

أوراق تأمينية



منعم الخفاجي*

صيانة الملكية الفكرية

الأفكار العلمية ملكية معنوية خاصة يكتسبها الشخص بعد كتابته أو نشره لموضوع معين ذا نفع بعد جهد وتتبع وتحليل، مثلها مثل الملكية المادية التي يكتسبها الشخص الطبيعي أو المعنوي من عمل مشروع. إن حيازتها من الغير دون وجه حق واستخدامها لنفسه يعاقب عليها بمختلف القوانين. وحيث أن الأفكار العلمية أصبحت عرضة للاستنساخ من قبل الغير دون موافقة المؤلف أو الناشر، حسب الحالة، أو حتى عدم ذكر المصدر واستخدام هذه المعلومات من قبل الغير (المُستنسخ) ونسبها لنفسه، أمر يستدعي وضع القوانين والأنظمة التي تحد من هذه الظاهرة.

في هذا الصدد، كنت قد اطلعت على موضوعين منشورين في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين،¹ الأول بقلم الأستاذ د. بارق شبر بعنوان "بعد سرقة المال العام هل أصبحنا أمام سرقة الحقوق الفكرية وخيانة الأمانة العلمية؟ مدخل إلى نقد النخب الزائفة".² والثاني بقلم الأستاذ مصباح كمال بعنوان "تجاوز الأمانة العلمية في الكتابة الصحفية وعرض الأفكار التأمينية"³

¹في البدء شرعت بكتابة تعليق على مقال الدكتور بارق شبر والزميل مصباح كمال للنشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، لكن المادة فاقت بطولها متطلبات التعليق فحولتها إلى مقالة.

²<http://iraqieconomists.net/ar/2020/08/01/%d8%af-%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d9%82-%d8%b4%d9%8c%d8%a8%d9%91%d9%8e%d8%b1-%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d8%b3%d8%b1%d9%82%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d9%87%d9%84-%d8%a3/>

³<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/07/'Misbah-Kamal-Press-and-Intellectual-Integrity-IEN.pdf>

أوراق تأمينية

وأنا أقرأ هذين المقالين انتابني شعور بعدم الارتياح لأن جزءاً من كتاباتي قد تعرضت للنسخ دون موافقة أو دون ذكر المصدر لعل آخرها الذي كنت قد اطلعت عليها بالصدفة وكانت لي حوله مراسلات مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وكانت كالاتي:

"بينما كنت أتصفح في الحاسبة وقع نظري على كتاب صادر من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بعنوان "تأمين الممتلكات التجارية وتوقف العمل"، إعداد كل من السيد حسين يوسف العجمي، مدير مركز الدراسات التأمينية في المعهد، والسيد يوسف درويش، المحاضر في نفس المعهد. ولاهتمامي بموضوع هذا الكتاب تصفحت الكتاب واستغربت عندما وجدت فيه كثيراً من المعلومات قد استنسخت من:

- محاضرة لي بعنوان "التأمين من الحريق" مطبوعة بالآلة الكاتبة القديمة بتاريخ 1985/2/19، ألقيتها في أكثر من دورة تأمينية حضرها متدربون عرب.

- ومن كتابي "تأمين خسارة الأرباح - عرض موجز" منشور في مكتبة التأمين العراقي سنة⁴ 2014.

من هذه الاستنساخات على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

أولاً- من محاضرة لي مطبوعة تحمل تاريخ 1985/2/19

- 1-- ورد في الصفحة 28 – 30 من كتاب "تأمين الممتلكات التجارية وتوقف العمل" استنساخ تحت عنوان نبذة تاريخية من صفحة 1 إلى صفحة 4 من المحاضرة.
- 2- وفي الصفحة 47 - 48 من نفس الكتاب أعلاه تم استنساخ مبدأ المشاركة في الصفحة 21 إلى 23 من المحاضرة وبنفس أرقام الأمثلة الواردة في أصل المحاضرة.
- 3-- نص تعريف عقد التأمين في الصفحة 100 من الكتاب مستنسخ من صفحة 6 من المحاضرة.

⁴مكتبة إلكترونية طوعية غير ربحية أطلقها الزميل مصباح كمال لنشر الإنتاج التأميني العراقي، وتوزيعه على ممارسي التأمين والمهتمين به في العراق والخارج، وكان كتابي من ضمن هذه النتاجات.

أوراق تأمينية

4- وثيقة التصريحات في الصفحة 117-118-119 من الكتاب أعلاه استنسخت من الصفحة 39-40 - 41 و 42 من المحاضرة مع ملاحظة أن المثال هو بنفس الأرقام التي وردت في نص المحاضرة!

5- مبلغ التأمين صفحة 43 من الكتاب أستنسخ من صفحة 27-28 من المحاضرة.

ثانياً- ومن كتاب تأمين خسارة الأرباحتم استنساخ ما يلي:

1- الصفحة 166 و167 من "كتاب تأمين الممتلكات وتوقف العمل" من عبارة "كما أسلفنا" مستنسخة من صفحة 11-12-13-14 من كتاب خسارة الأرباح.

2- الصفحات من 193 إلى 196 من الكتاب أعلاه مستنسخة من الصفحة 34 إلى الصفحة 39 من كتاب خسارة الأرباح.

3 - من صفحة 201 إلى صفحة 207 تم استنساخ النص والجدول والأمثلة وبالأرقام نفسها دون أي تغيير! من صفحة 45 إلى 49 من كتاب خسارة الأرباح.

4-جدول احتساب معدل سعر الحريق مستنسخ من الصفحة 29 من كتاب خسارة الأرباح ورد خطأً في الصفحة 201 و202 بينما مكانه المناسب أن يكون في الصفحة 185 من كتاب تأمين الممتلكات التجارية.

على رسالتي في 2020/5/18 استل رداً من الدكتور أحمد حميد الشيخ/مدير عام معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية برسالة مؤرخة في 2020/5/21 نصها الآتي:

"أن المعهد ملتزم كلياً بحقوق الملكية الفكرية على اختلاف صورها. هذا وإن إدارة المعهد أخذت ما ورد بخطابكم بمنتهى الجدية.

وعليه نود أن ننوه أن المعهد توقف بصورة قطعية عن استعمال كتاب تأمين الممتلكات التجارية وتوقف العمل منذ زمن غير قليل وإن الأفراد المعنيين بأعداد هذا الكتاب توقفوا عن العمل لدى المعهد لفترة تربو على الخمس سنوات.

ختاماً نود أن نتقدم لكم بعمق أسفنا في حال بدر من المعهد أي خطأ غير مقصود".

أوراق تأمينية

ولأن تعامل مسؤولي المعهد معي حول هذا الموضوع كان بمنتهى اللياقة والاحترام فضلت أن أنهى الموضوع مع المعهد، ولو أنني كنت أرغب أن تبادر إدارة المعهد بحاسبة معدّي هذا الكتاب باعتبار أن الكتاب صدر خصيصاً لأغراض التدريب في المعهد حيث كان المعدّان، آنذاك، عند إصدار الكتاب، محاضرين في المعهد وكان السيد حسين العجمي مديراً عاملاً له؛ أو على الأقل أن تحول رسالتي في 2020/5/18 إلى السيدين معدّي الكتاب لبيان رأيهما،

ولو كنت أعرف عنوانيهما لخاطبتهما مباشرة.

أكرر إن ما جاء أعلاه هو أمثلة فقط وغيرها الكثير. ولم يُذكر في الكتاب حتى إشارة إلى أي من المصدرين.

السؤال هنا هل بكل هذه المواد المستنسخة والمنقولة وغيرها وطبعها بكتاب تدريبي واستخدامها للتدريب في معهد محترم وربما في أماكن أخرى، دون أن يستحصلوا أي موافقة لا من الناشر ولا من المؤلف لا بل حتى لم يشيروا إلى المصدر، ألا يعتبر هذا استحواداً على ممتلكات الغير واستخدامها من أجل الحصول على المال والجوائز؟

ومن المفارقة أن الصفحة (3) من كتاب تأمين الممتلكات التجارية وتوقف العمل الصادر من معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية قد تضمنت تحذيراً وبالخط العريض نصه:

"لا يجوز نشر أو استعمال أي جزء من هذا الملف أو الكتاب التدريبي أو استعمال أي مادة تدريبية مرفقة به من قبل أية جهة أو فرد أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة سواء كانت الكترونية أم ميكانيكية أم بالتصوير أم بالتسجيل أم بخلاف ذلك إلا بموافقة المعد ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وسوف يعرض من يعمل خلاف ذلك للمساءلة الأدبية والقانونية!"

ملاحظة:

أوراق تأمينية

يعرف الأستاذان مصباح كمال وتيسير التريكي،⁵ وقد تعاونا سوياً في مراحل مختلفة، إن همي الأول في الكتابة في مواضيع التأمين هو فائدة العاملين في هذا الحقل، وأن ينتفع من ينتفع من هذه المعلومات ولكن بالطرق الصحيحة دون تخطي لجهود الآخرين.

وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال، سألني مؤخرًا الدكتور خالد المطيري من الكويت أن يرجع إلى كتابي "تأمين خسارة الأرباح" بعد أن وجدته مفيداً، كما هو يقول، في كتابة بحث لمجلة محكمة مع الإشارة إليه. وكانت إجابتي له وبكل سرور أن يرجع إلى كتابي في كل محتوياته مع شكري له.

إن التساهل والمجاملة في مثل هذه المواضيع يؤدي إلى أن تصبح ظاهرة فيها غبن وضرر على تقدم البحث العلمي والتدريب مشوشاً. لذلك أكرر وجوب التصدي لمثل هذه الحالات بشتى الوسائل المتاحة واستبعاد المجاملة وعض النظر من قبل المعنيين بالشأن العلمي والتدريبي.

ولا يفوتني أن أنوه إن قصدي من هذه المقالة لا يتعدى النصح من أجل ترسيخ أمانة الاستنساخ وإن ذكر المراجع له أكثر من منفعة أهمها إعطاء الثقة للقارئ بأن البحث أو الكتاب له سند ومصداقية لا أكثر، ولا نبغي شكراً ولا جزءاً.

أتمنى للجميع التوفيق في خدمة التأمين العربي.

16 أيلول 2020

(*) خبير في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح إعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 16 ايلول/سبتمبر 2020

<http://iraqieconomists.net/>

⁵أذكرهما لأمانتهما العلمية في نشر الكتابات التأمينية ترجمة وتالياً، وأعرف بأن الزميل تيسير التريكي لم ينشر ترجمة كتاب دون أخذ موافقة الناشر أو صاحب الحقوق، وكذا الأمر بالنسبة للزميل مصباح كمال.